

"إذا كان الباحث يصدد التعليق على نص قانوني مبهم أو غامض، فإنه يحتاج إلى تفسيره للتقيد بمنهجية معينة"

التفسير يسبق التعليق في حالة النص الغامض

مقدمة:

ساهمت المنهجية القانونية في وضع خطوات ومراحل يتبعها الباحث للتعليق على نص قانوني

- وهذا الأخير إذا كان واضحا وصريحا لا يطرح إشكال (يعبر عن ارادة المشرع الصريحة)
- أما إذا كان غير واضح فلا بد من اللجوء إلى التفسير:

- ومعناه الشرح والبيان لفهم النص وإزالة ما يعتريه من غموض أو سد الفراغ التشريعي (محاولة الكشف عن الارادة المفترضة لا المحتملة)، مع مراعاة الاستثناء الذي وضعه المشرع في المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائي والتي تنص على أنه: "لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن بغير قانون".

الإشكالية:

فما هي المراحل التي يتطلبها التعليق على النص القانوني؟ وكيف يتم تفسير النص القانوني المبهم؟

أولا: منهجية التعليق على النص القانوني:

للتعليق على نص قانوني يتعين على الباحث تحليله شكلا ومضمونا:

أ- التحليل الشكلي للنص القانوني:

يقصد بالتحليل الشكلي معالجة النص خارجيا دون التطرق إلى التحليل والتفسير وإنما الوقوف على حرفية النص، وهذا يتطلب استخراج العناصر التالية:

1- تحديد موقع النص:

بعد اقتباس النص حرفيا على الباحث أن يحدد نوع النص، مصدره، إن تم تعديله، هل عدل بموجب قانون أو أمر مع ذكر تفاصيله وما هي ظروف وملابسات هذا التعديل. مثلا المادة 01 من القانون 05-10 المؤرخ في 20/06/2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26/09/1975، المتضمن القانون المدني الجزائري. وتقع ضمن الباب الأول وعنوانه آثار القوانين وتطبيقها من الكتاب الأول بعنوان أحكام عامة.

2- تحديد عدد فقرات النص: وهنا يشير الباحث إلى كم فقرة يتكون منها النص مع الإشارة إلى المصطلح الذي تبتدئ وتنتهي به الفقرة.

3- استخراج بعض المصطلحات القانونية تظهر أهمية وفحوى النص ويتضح من خلالها الموضوع المعالج من قبل المشرع، مع الإشارة إلى الأخطاء المادية في حالة وجودها وتصحيحها.

4- تحديد نوع القاعدة القانونية إن كانت آمرة أو مكملة ويتضح ذلك من خلال عبارة يجب، يجوز، ونوع الأسلوب الذي اعتمده المشرع.

5- كتابة النص باللغة العربية وما يقابله باللغة الفرنسية مع ذكر إن كانت الترجمة صحيحة أو ركيكة وجب إعادة صياغتها.

ب- التحليل الموضوعي للنص القانوني:

بعد الوقوف عند الجانب الشكلي للقاعدة القانونية يبقى أمام الباحث مهمة تحليله وتفسيره ونقده ويكون ذلك بمعالجة مضمون النص وقراءة ما وراء الأسطر، وهي مرحلة تحتاج إلى:

1- مقدمة:

من خلالها يقوم الباحث بذكر الفكرة الأساسية التي يتضمنها النص والعوامل التي أدت إلى إصداره تكون تمهيدا لما سيتم معالجته.

2- الإشكالية:

هي فن علم طرح التساؤلات وتعتبر المحرك الرئيسي لأي بحث علمي لذا على الباحث أن يصيغ الإشكالية والتساؤلات التي يثيرها النص.

3- التصريح بخطة البحث:

تعتبر الخطة البناء الهيكلي للنص، لذا لابد على الباحث عند صياغتها مراعاة الشروط الواجب توافرها من توازن في الخطة، الربط بين العناوين الأساسية والفرعية، عدم التناقض والتكرار والاعتماد على مبدأ ثنائية التقسيم.

ولتحليل النص يستعين الباحث بجميع المعلومات المكتسبة، وتوفر المادة العلمية فيستعين بالآراء الفقهية، الأحكام القضائية...

ثانيا: تفسير النص القانوني:

إذا كان النص غامضا ففي مرحلة التحليل الموضوعي يحتاج الباحث إلى التفسير، وقد ظهرت بشأنه ثلاثة مدارس وهي

- مدرسة الشرح على المتن التي تلتزم بقدسية النصوص التشريعية وتفسرها بالوقوف عند نية الحقيقية للمشرع وقت وضعه للنص وعدم الخروج عنها وعدم الاعتداد بالظروف الاجتماعية التي تطرأ عند الحاجة للتفسير فالتفسير يكون وقت وضع النص لا وقت تطبيقه.
- المدرسة التاريخية والتي تفسر النص وقت تطبيقه لا وقت وضعه عكس سابقتها فهي ترى أن القاعدة القانونية وليدة البيئة الاجتماعية تتطور بتطورها حتى تواكبها.
- مدرسة البحث العلمي الحر جمعت بين مبادئ المدرستين السابقتين وهي تعتد بنية المشرع الحقيقية والمفترضة والاحتمالية أي بمعنى وفحوى النص وبالظروف الاجتماعية وهو ما أخذ به المشرع الجزائري. وهنا نثير الإشكال التالي: ما هي حالات التفسير، أنواعه وطرقه؟

أ- حالات التفسير:

هناك أربع حالات تتطلب التفسير وهي:

- 1- حالة الخطأ المادي: كإحلال لفظ محل آخر ليس في مكانه أو استخدام مصطلح لا يستقيم معه النص.
- 2- حالة النقص أو السكوت: ومعناها أن يغفل المشرع ذكر لفظ لا يستقيم النص بدونه، أو يغفل معالجة حالات معينة وهو ما يعبر عنه بالفراغ التشريعي وجب سده.
- 3- حالة التعارض: وتعني وجود تناقض بين نصين تشريعيين يحمل كل منهما حكما يخالف الآخر بحيث يستحيل الجمع بينهما.
- 4- حالة النص المبهم أو الغامض: وذلك إذا كانت عباراته تحتمل التأويل فتؤدي إلى أكثر من معنى وجب اختيار أنسبها والأقرب إلى الصواب فهو نص غير واضح الدلالة.

ب- أنواع التفسير:

إذا كان النص يحتاج إلى تفسير فيجب على الباحث اللجوء إلى:

- التفسير التشريعي إن كان موجودا وهو تفسير يضعه المشرع ويعتبر ملزما حتى للقضاة، وفي حالة عدم وجوده يمكن اللجوء إلى.

- التفسير الفقهي الصادر عن رجال القانون والمعبر عن آرائهم المدعمة بالحجج والأدلة وحتى وإن كان غير ملزم فإنه لعب دورا هاما على الصعيد القضائي حيث يمكن للقضاة الأخذ به، وعلى الصعيد التشريعي من شأنه أن يحث المشرع على تعديل النصوص القانونية من خلال إبراز سلبيات ونقائص النص السابق.
- كما له الرجوع إلى التفسير القضائي نظرا لما لعبته الاجتهادات القضائية من دور في حل النزاع وفي تفسير النصوص وسد ثغراتها.

ت- طرق التفسير:

ومعناها الوسائل التي يهتدي بها المفسر في سبيل استخلاص المعاني التي يدل عليها النص القانوني بما يطابق قصد المشرع، ويتم التفسير بطريقتين:

1- طرق التفسير الداخلية:

وهي التي تعتمد على المعاني التي ينطوي عليها النص نفسه فيستنتج التفسير من عباراته وألفاظه، فقد يتم اللجوء إلى الاستنتاج:

- عن طريق القياس بحيث يتم إلحاق حكم مسألة معلومة إلى مسألة مجهولة متى اتحدتا في العلة.
- أو الاستنتاج بمفهوم المخالفة وذلك بإعطاء حالة غير منصوص على حكمها حكما مخالفا لحالة أخرى منصوص عليها في القانون لاختلافهما في العلة أو هو القراءة العكسية للنص.
- كما تسمح طريقة تقريب النصوص بعضها من بعض وإجراء مقارنة بينها لتدارك ما بها من نقص بحيث يكمل بعضها البعض الآخر.

2- طرق التفسير الخارجية:

- تساعد على استخلاص المقصود بالنص استنادا إلى عناصر خارجة عن نطاقه وذلك باللجوء :
- إلى حكمة التشريع أي الفكرة الأساسية والغرض الذي دفع المشرع إلى سن النص.
- كما يمكن الوقوف عند نيته الحقيقية أو المفترضة أو الاحتمالية.
- هذا وتعتبر الأعمال التحضيرية طريقا مساعدا على التفسير إلى جانب المصادر التاريخية حيث يمكن إزالة إبهام النص من خلال الرجوع إلى أصله أو مصدره.

خاتمة

ختاما لا تفسير مع نص واضح وصريح، أما إذا كان غامضا فلا بد من تفسيره أولا حتى يتمكن الباحث من التعليق عليه وفقا لمنهجية التعليق على نص قانوني.